مولانا جل وعز وعلا بما سبق من البرهان وهو افتقار الكائنات كلها اليه جل وعز
فانه يجب له جل وعز القدم وبرهانه انه لو لم يكن قديما لكان حادثا لوجوب
انحصار كل موجود في القدم والحدوث فمهما انتفا احدهما تعين الاخر والحدوث
على مولانا جل وعز مستحيل لانه يستلزم ان يكون محدث لما عرفت في حدوث العالم
ان محدثه لابد ان يكون مثله فيكون حادثا فله ايضا محدث ويلزم ايضا في
هذا المحدث ما لزم في الذي قبله من الافتقار الى محدث اخر وهكذا فان انحصر
العدد لزم الدور لان محدث الاول يلزم ان يكون بعضا من بعده ممن احدثه
هذا الاول او واحد ممن استند وجوده اليه مباشرة او بواسطة واستحالة
الدور ظاهرة لانه يلزم عليه تقدم كل واحد من المحدثين على الاخر وتاخره
عنه وذلك جمع بين متناقضين بل ويلزم عليه تقدم كل واحد منهما على نفسه
بمرتبتين وذلك تهافت لا يعقل وان لم ينحصر العدد وكان قبل كل محدث محدث
اخر قبله لزم التسلسل وهو ايضا محال لانه يؤدي الى فراغ ما لا نهاية له وذلك
لا يعقل واذا استحال الحدوث على مولانا جل وعز وجب له القدم وهو
المطلوب ثم واما برهان وجوب البقاء له تعالى فلانه لو امكن ان يلحقه
العدم لانتفى عنه القدم لكون وجوده حينئذ يصير جائزا لا واجبا او
الجائز لا يكون وجوده الا حادثا كيف وقد سبق قريبا وجوب قدمه
ثم لا نسلم ان وجوب القدم مستلزم لوجوب البقاء فلما قام البرهان على
وجوب قدمه جل وعز وجب بقاؤه تبارك وتعالى اذ لو جاز ان يلحقه العدم
تعالى عن ذلك لكان وجوده جائزا لا واجبا لصدق حقيقة الجائز حينئذ
على ذاته تعالى عز وجل لان الجائز ما يصح وجوده وعدمه وهذا التقدير
الفاسد يستلزم صحة الوجود والعدم للذات العلية تبارك وتعالى فيكون
جائز الوجود وذلك يستلزم حدوثه تعالى عن ذلك لما عرفت من استحالة
ترجح الوجود الجائز على العدم مقابله المساوي له في القبول من غير فاعل
مرجح كيف وقد سبق قريبا بالبرهان القاطع وجوب قدمه جل وعلا
فاذا وجب بقاؤه تبارك وتعالى كما وجب قدمه جل وعلا ثم واما برهان
وجوب مخالفته تعالى للحوادث فلانه لو ماثل شيئا منها لكان حادثا مثلها

وذلك محال

وذلك محال لما عرفت قبل من وجوب قدمه تعالى وبقائه ثم لا شك ان كل مثلين
لا بد وان يجب لاحدهما ما وجب للاخر ويستحيل عليه ما استحال عليه ويجوز له ما
جاز عليه وقد عرفت بالبرهان القاطع ان كل ما سوى مولانا جل وعز يجب له الحدوث
فلو ماثل تعالى شيئا مما سواه لوجب له جل وعلا من الحدوث تعالى عن ذلك ما وجب
لذلك الشيء وذلك باطل لما عرفت بالبرهان القاطع من وجوب قدمه تعالى وبقائه
وبالجملة لو ماثل تعالى شيئا من الحوادث لوجب له القدم للالوهية والحدوث
لفرض مماثلته للحوادث وذلك جمع بين متنافيين ضرورة ثم واما برهان وجوب
قيامه تعالى بنفسه فلانه لو احتاج الى محل لكان صفة والصفة لا تتصف بصفات
المعاني ولا المعنوية ومولانا جل وعز يجب اتصافه بهما فليس بصفة ولو احتاج
الى مخصص لكان حادثا وقد قام البرهان على وجوب قدمه تعالى وبقائه ثم
تقدم ان قيامه تعالى بنفسه عبارة عن استغنائه جل وعلا عن المحل والمخصص اما
برهان وجوب استغنائه تعالى عن المحل اي عن ذات يقوم بها فهو انه لو احتاج الى
ذات اخرى يقوم بها لزم ان يكون صفة لتلك الذات اذ لا يقوم بالذوات الا صفاتها
ومولانا جل وعز يستحيل ان يكون صفة حتى يحتاج الى محل يقوم به اذ لو كان صفة
لزم ان لا يتصف بصفات المعاني وهي القدرة والارادة والعلم الى اخرها ولا بالصفات
المعنوية وهي كونه تعالى قادرا ومريدا وعالما الى اخرها لان الصفة لا تتصف بصفة
ثبوتية غير نفسية لان النفسية والسلبية تتصف بهما الذوات والمعاني اذ لو
قبلت الصفة صفة اخرى لزم ان لا تعرى عنها او عن ضدها ويلزم مثل ذلك في الصفة
الاخرى التي قامت بها وهلم جرا اذ القبول نفسي فلا بد ان يتحد بين المتماثلات وهو
محال لما يلزم عليه من التسلسل ودخول ما لا نهاية له من الصفات في الوجود وهو محال
فاذا الصفة لا تقبل ان تتصف بصفة ثبوتية غير نفسية لان النفسية والسلبية
تتصف بهما الذوات والمعاني تقوم بها اعني صفة المعنى والمعنوية ومو
لانا عز وجل قام البرهان القاطع على وجوب اتصافه بصفات المعاني و
بصفات المعنوية فيلزم ان يكون ذاتا علية موصوفا بالصفات المرتفعة
وليس هو في نفسه صفة لغيره تعالى عن ذلك علوا كبيرا واما برهان وجوب
استغنائه جل وعلا عن المخصص اي الفاعل فهو انه لو احتاج الى فاعل

والصفة ايضا اي افتقارها الى محل تحل فيه الا ... [illegible]

اي على الصفة المعنوية اه

اي الصفة القائمة اه

اي المقبولة اه

Copyright ... King ... University